وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة أكدت أن حماية المال العام وصونه أولوية لا تقبل التهاون

إحالة بلاغين إلى النيابة العامة بشأن شبهات تتعلق بالمال العام في «الزراعة»

وزيرة التنمية والاستدامة د.ريم الفليج

كونا: أعلنت وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج إحالة بلاغين إلى النيابة العامة بشأن شبهات تتعلق بالمال العام في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وذلك في إطار الالتزام بتعزيز النزاهة وحماية موارد الدولة وصون المال العام.

وقالت الفليج في تصريح خاص لـ «كونا» إن «البلاغ الأول يتعلق بشبهة الإضرار بالمال العام وتسهيل الاستيلاء عليه فيما يتصل البلاغ الثاني بشبهة تزوير في سجلات تابعة للهيئة»، مؤكدة أن ما تم رصده من مؤشرات وملاحظات استوجب إحالة الموضوع إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة والتحقق من الوقائع.

وأضافت أن «حماية المال العام وصونه تمثل أولوية لا تقبل التهاون»، مشددة على أن المال العام أمانة وحرمته مصونة بالقانون، ولن يتم التسامح مع أي تجاوز أو اعتداء عليه مهما كان موقع أو صفة المتورط.

وأوضحت الفليج أن إحالة البلاغين تأتي تجسيدا لنهج الدولة في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة بالمؤسسات العامة، مؤكدة أن كل من يثبت تورطه في أي مخالفة أو تجاوز يمس المال العام سيخضع للمساءلة القانونية دون استثناء.

خلال مشاركتها في مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا «CICA» عبر التواصل المرئي

الفليج: تعزيز الحوار السياسي بين الدول ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة

كونا: أكدت وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج أمس أهمية تعزيز الحوار السياسي وبناء الثقة بين الدول باعتبارهما ركيزة أساسية لدعم التعاون الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

جاء ذلك في كلمة للوزيرة خلال مشاركتها في الجلسة العامة لمؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (CICA) ضمن الاجتماع الثاني لـ «حوار ترمذ» حول الترابط بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا عبر الاتصال المرئي.

وشددت الوزيرة د.الفليج لـ «كونا»، على ضرورة التكامل الإقليمي وتطوير الشراكات في مجالات التجارة والنقل والخدمات اللوجستية والطاقة بما يسهم في تحقيق الاستقرار والازدهار المشترك.

وقالت إن الكويت تولي اهتماما خاصا بالاستثمار في البنية التحتية الذكية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي وتطوير سلاسل الإمداد ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وأضافت أن الاستدامة تمثل نهجا متكاملا يوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيز رفاه الإنسان.

ولفتت إلى أهمية مواصلة الحوار وتبادل الخبرات وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين دول المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يذكر أن سيكا (CICA) تجمع إقليمي للدول الآسيوية تأسس في 1992 ويضم في عضويته 27 دولة كأعضاء دائمين و8 دول أخرى بصفة مراقب و5 منظمات دولية مراقبة ويهدف إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في آسيا.

اطمأن على انتظام اللجان وتوفير الأجواء المناسبة للطلبة أثناء الامتحانات

وزير التربية تفقّد عدداً من المدارس ولجان امتحانات «العاشر» و«الحادي عشر»

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي يطمئن على أحد الطلبة

وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي خلال الجولة على عدد من اللجان

في إطار المتابعة المستمرة للوقوف على سير الامتحانات ميدانيا، والتأكد من تطبيق الإجراءات المعتمدة بما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع الطلبة، قام وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي أمس بجولة تفقدية شملت عددا من المدارس ولجان الامتحانات، وذلك للاطلاع ميدانيا على سير امتحانات نهاية العام الدراسي لطلبة الصفين العاشر والحادي عشر الثانوي، والتأكد من انتظام عملية الامتحان وتوفير الأجواء المناسبة للطلبة.

واطلع الوزير الطبطبائي خلال الجولة على آلية تنظيم اللجان والإجراءات المتبعة داخل قاعات الامتحانات، كما استمع إلى شرح من الإدارات المدرسية ورؤساء اللجان حول سير العمل ومدى جاهزية الفرق الإدارية والتعليمية لتأدية مهامها بكفاءة، بما يضمن انسيابية الامتحانات وفق الضوابط واللوائح المعتمدة.

وأكد الوزير خلال جولته على اللجان أهمية مواصلة الالتزام بالتعليمات المنظمة للامتحانات، وتوفير البيئة التربوية الملائمة التي تساعد الطلبة على أداء امتحاناتهم بكل يسر وطمأنينة، مشيدا بالجهود التي تبذلها الهيئات الإدارية والتعليمية في المدارس لضمان نجاح عملية الامتحانات.

هذا، ووجه الوزير بضرورة متابعة جميع الملاحظات الميدانية بشكل فوري، والتعامل معها بما يسهم في تعزيز جودة الأداء وتحقيق أعلى درجات الانضباط والتنظيم داخل اللجان، مؤكدا حرص وزارة التربية على توفير مختلف الإمكانات اللازمة لخدمة أبنائها الطلبة وتهيئة الظروف المناسبة لهم خلال فترة الامتحانات.

قرارات تكليف لعدد من القيادات التربوية

آلاء خليفة

أصدر وزير التربية م.سيد جلال الطبطبائي عددا من قرارات التكليف شملت عددا من القيادات التربوية.

وتضمنت القرارات تكليف مدير المدرسة المساعد بدر هاشم الشرهان، للقيام بأعمال رئيس مكتب الموهوبين، وتكليف الموجه الفني للأحياء صباح محمد آل بن علي، للقيام بأعمال مدير إدارة التوجيه الفني للعلوم.

كما شملت القرارات تكليف وحش محمد الدوسري للقيام بأعمال مدير إدارة التوجيه الفني للغة العربية، وتكليف شيخة فلاح الحجرف موجه أول رياضيات للقيام بأعمال مدير إدارة التوجيه الفني للرياضيات.

«الأنباء» تنشر المستندات ومدد الخبرة المطلوبة للوظائف في الجمعيات

رباب العصيمي لـ «الأنباء»: نشر إعلان تسجيل الكويتيين الجامعيين في «إشرافية التعاونيات» الأحد

م.رباب العصيمي

شروط التقديم للشواغر المطلوبة:

المسمى الوظيفي	المؤهل	التخصص	الخبرات
المدير العام	جامعي	التخصصات الإدارية ـ المالية القانونية ـ التجارية ـ التسويقية	15
نائب المدير العام	جامعي	في مجال التخصص على ان يتناسب المؤهل مع مهام وتخصص وطبيعة عمل الوظيفة	10
رئيس قسم	جامعي	في مجال التخصص على ان يتناسب المؤهل مع مهام وتخصص وطبيعة عمل الوظيفة	5

مريم بندق

قالت مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة م.رباب العصيمي إن الهيئة العامة للقوى العاملة استكملت متطلبات تسجيل الكويتيين الجامعيين الراغبين في العمل بالوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية.

وكشفت م.رباب العصيمي عن أن الإعلان سينشر على موقع الهيئة العامة للقوى العاملة الأحد المقبل الموافق 7 الجاري، على أن تبدأ فترة التسجيل والتقديم إلكترونيا اعتبارا من الأربعاء المقبل الموافق 10 الجاري ولمدة أسبوعين، وتحديدا حتى تاريخ 24 منه.

وأوضحت أن المستندات المطلوبة تشمل:

1 ـ شهادة البكالوريوس، على أن تعادل شهادة خريجي الجامعات الخاصة الحاصلين عليها من خارج البلاد من وزارة التعليم العالي.

2 ـ شهادة حديثة لمدد الخبرة المطلوبة صادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

3 ـ السيرة الذاتية.

وردا على سؤال حول المسميات الوظيفية ومدد الخبرات المطلوبة، أجابت م.العصيمي بأنه بالنسبة لوظيفة المدير العام المؤهل المطلوب «جامعي»، والتخصصات المطلوبة هي: الإدارية والمالية والقانونية والتجارية والتسويقية، وخبرة 15 عاما، ولوظيفة نائب المدير العام المؤهل «جامعي في مجال التخصص»، على أن يتناسب المؤهل مع مهام عمل الوظيفة، وخبرة 10 سنوات، أما بالنسبة لوظيفة رئيس قسم فالمؤهل المطلوب «جامعي في مجال التخصص»، على أن يتناسب المؤهل مع مهام وتخصص الوظيفة، مع شهادة مدد الخبرة 5 سنوات.

تنظيم الدورات التدريبية والاختبارات الإلكترونية وفق جداول زمنية معتمدة

استكمال المرحلة الرابعة للوظائف الإشرافية ضمن مسار تأهيل الوظائف التربوية

- نحو 3600 مرشح ومرشحة يتنافسون على مختلف الوظائف الإشرافية التعليمية
- توفير برامج تدريبية متخصصة تراعي طبيعة المهام والمسؤوليات لكل فئة إشرافية
- مراجعة الجداول والترتيبات التنظيمية دون المساس بإجراءات الترشح أو العدالة
- التزام مستمر بالشفافية وتكافؤ الفرص لاختيار الكفاءات التربوية الوطنية المؤهلة

آلاء خليفة

أعلنت وزارة التربية استكمال إجراءات المرحلة الرابعة للوظائف الإشرافية التعليمية، والمتمثلة في الدورة التدريبية المنتهية باختبار للمتقدمين لشغل الوظائف الإشرافية التعليمية بمختلف فئاتها، وذلك ضمن المسار المعتمد لاختيار القيادات التربوية والإشرافية وتأهيلها بما يواكب متطلبات تطوير المنظومة التعليمية.

وأوضحت وزارة التربية، في بيان لها، أن الدورة التدريبية ستعقد خلال الفترة من 14 إلى 18 الجاري، فيما سيعقد الاختبار الإلكتروني خلال الفترة من 21 إلى 23 الجاري وفق المواعيد والجداول المنظمة لذلك.

وبينت وزارة التربية أن عدد المرشحين في هذه المرحلة يبلغ نحو 3600 متقدم ومتقدمة من مختلف الفئات الإشرافية، وتشمل: مدير مدرسة، مدير مدرسة مساعد، موجه فني، رئيس شعبة، ومشرفة فنية.

وأضافت أن البرامج التدريبية تم إعدادها بما يتناسب مع طبيعة المهام والمسؤوليات لكل فئة إشرافية، وحسب الهيكل التنظيمي الجديد وبطاقات الاختصاص المعتمدة وتركز على عدد من المحاور الأساسية التي تسهم في تطوير الكفايات القيادية والإدارية، من أبرزها أنماط الشخصية وفن التعامل، ومهارات إعداد وكتابة التقارير الإدارية والفنية، والقيادة التربوية وصناعة القرار، وإدارة الاجتماعات، وإدارة الوقت وتنظيم الأولويات، إلى جانب موضوعات داعمة تعزز كفاءة الأداء المؤسسي والمهني.

وأكدت وزارة التربية أن محتوى الدورات التدريبية روعي في تصميمه اختلاف الفئات المستهدفة، بما يضمن مواءمة البرامج التدريبية مع طبيعة الأدوار الإشرافية لكل وظيفة، ويسهم في تنمية المهارات والمعارف اللازمة للارتقاء بالأداء التربوي والإداري في الميدان التعليمي.

وأشارت الوزارة إلى أن تنفيذ الدورات التدريبية سيتم في عدد من المواقع المعتمدة، تشمل مراكز التدريب التابعة للإدارة العامة للتطوير والتنمية، وجمعية المعلمين الكويتية، وديوان عام وزارة التربية، بما يوفر بيئة تدريبية مناسبة تستوعب جميع المتقدمين. وذكرت وزارة التربية أن تنفيذ هذه المرحلة يأتي في ظل المتغيرات والظروف الاستثنائية التي تشهدها المنطقة وما ترتب عليها من مستجدات أثرت على عدد من البرامج والمواعيد والخطط التي كانت قد أعدت مسبقا، الأمر الذي استدعى إعادة تنظيم بعض الإجراءات التنفيذية بما يضمن استمرارية العمل التربوي وسلامة سير البرامج التدريبية والاختبارات، مع المحافظة على تحقيق الأهداف المرسومة للمرحلة الحالية.

كما أوضحت الوزارة أن الأحداث والتطورات الإقليمية الراهنة، وما نتج عنها من تداعيات مرتبطة بالأوضاع الأمنية في المنطقة جراء العدوان الإيراني الآثم، فرضت مراجعة بعض الجداول الزمنية والترتيبات التنظيمية بما يتلاءم مع المصلحة العامة ومتطلبات المرحلة، دون أن يؤثر ذلك على استكمال إجراءات الترشح أو على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتقدمين.

وفي الختام، أكدت وزارة التربية حرصها على استكمال جميع مراحل الترشح للوظائف الإشرافية التعليمية وفق معايير الشفافية وتكافؤ الفرص، وبما يسهم في اختيار الكفاءات الوطنية المؤهلة لقيادة العمل التربوي وتعزيز جودة المخرجات التعليمية وتحقيق مستهدفات التطوير المؤسسي في الوزارة.

من جانب آخر، استعرضت وزارة التربية مع فريق العمل المعني بإنشاء المركز الوطني لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث (أمان) منظومة الاستعداد والإجراءات المتبعة للتعامل مع الحالات الطارئة في المؤسسات التعليمية، وذلك ضمن سلسلة الاجتماعات التنسيقية التي يعقدها الفريق مع الجهات الحكومية.

وقال فريق (أمان) في بيان صحافي إن الاجتماع تناول الأدوار والإجراءات المعتمدة لضمان استمرارية العملية التعليمية والحفاظ على سلامة الطلبة والعاملين في مختلف الظروف الاستثنائية، إلى جانب استعراض آليات التنسيق والتواصل مع الجهات ذات العلاقة عند التعامل مع الطوارئ. وذكر أن الجانبين بحثا عددا من المحاور المرتبطة بالجاهزية المؤسسية وإدارة المخاطر بما يسهم في تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية ويدعم جهود إنشاء منظومة وطنية متكاملة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث على المستوى الوطني.

نفذت تمارين إخلاء افتراضية لتعزيز الجاهزية بإدارة عمل محافظة العاصمة

«القوى العاملة»: استمرار الفرق التفتيشية والرقابية في متابعة أوضاع سوق العمل على مدار الساعة

مريم بندق

أعلنت الهيئة العامة للقوى العاملة اتخاذها الإجراءات القانونية اللازمة بحق إحدى شركات تزويد الوقود في منطقة العبدلي، على خلفية رصد توقف جزئي عن العمل لعدد من عمالة الشركة نتيجة عدم صرف مستحقاتهم المالية.

وقالت «الهيئة» إن فرقها الميدانية التابعة لقطاع شؤون العمالة، ممثلة بإدارة علاقات العمل، تحركت فورا عقب تداول مقطع فيديو عبر منصات التواصل الاجتماعي يوثق توقفا جماعيا للعمالة، حيث تم الانتقال إلى موقع الشركة للوقوف على ملابسات الواقعة والاستماع إلى إفادات العمال.

وأضافت أن الجولة الميدانية تمت بحضور نائب المدير العام لشؤون العمالة بالتكليف فهد العجمي، ومدير إدارة علاقات العمل بالتكليف علي الدلماني، مبينة أن التوقف الجزئي عن العمل استمر لمدة نصف ساعة في اليوم الأول وساعة كاملة في اليوم التالي.

وأوضحت «الهيئة» أن التحقيقات الأولية كشفت عن أن سبب التوقف يعود إلى عدم صرف مستحقات الأعمال الإضافية للعمال لأكثر من خمسة أشهر، إلى جانب تشغيل العمالة بما يخالف الضوابط والإجراءات القانونية المنظمة لساعات العمل الإضافي.

وأكدت أن الإدارة المختصة باشرت فورا اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية بحق الشركة المخالفة، في إطار حرص الهيئة على تطبيق أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010 والقرارات واللوائح المنظمة له.

وشددت «الهيئة» على مواصلة جهودها في تعزيز بيئة العمل اللائقة، داعية أصحاب الأعمال والعمال إلى الالتزام بالحقوق والواجبات المتبادلة واللجوء إلى القنوات القانونية المعتمدة لمعالجة أي نزاعات عمالية.

وأكدت استمرار فرقها التفتيشية والرقابية في متابعة أوضاع سوق العمل على مدار الساعة ورصد أي حالات توقف عن العمل أو نزاعات عمالية، مع عدم التهاون في تطبيق القانون وحفظ حقوق جميع الأطراف.

من جهة أخرى، وفي إطار حرص الهيئة العامة للقوى العاملة على ترسيخ أعلى معايير السلامة والأمن الوظيفي، وتعزيز جاهزية مواقع العمل للتعامل مع الحالات الطارئة، نفذت «الهيئة» تمارين إخلاء افتراضية في إدارة عمل محافظة العاصمة، وذلك ضمن خطط الطوارئ المعتمدة، وانسجاما مع متطلبات رفع مستوى الاستعداد والجاهزية.

وأكدت «الهيئة» أن هذه التمارين تأتي لتعزيز ثقافة الوقاية ورفع كفاءة الاستجابة السريعة لأي طارئ، من خلال تدريب الموظفين والمراجعين على إجراءات الإخلاء الآمن، والتعريف بمخارج الطوارئ وآليات التجمع في نقاط الإخلاء المحددة، بما يضمن سلامة الجميع وانسيابية عملية الإخلاء دون عوائق.

وقد شملت التمارين تنفيذ سيناريوهات افتراضية تحاكي حالات طارئة محتملة، بهدف قياس كفاءة خطط الطوارئ ورفع مستوى التنسيق بين فرق العمل، إلى جانب توعية المتواجدين بالإجراءات الواجب اتباعها عند سماع إنذار الطوارئ، بما يسهم في تعزيز الثقة والاطمئنان داخل بيئة العمل.

وأوضحت «الهيئة» أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطة متكاملة لمراجعة وتحديث إجراءات السلامة بشكل دوري، والتأكد من جاهزية المرافق وكفاءة الكوادر العاملة، ما يعكس التزامها بتوفير بيئة عمل آمنة وفق أعلى معايير السلامة المهنية، حفظ الله الجميع من كل سوء، ودامت دولة الكويت واحة أمن وأمان.

وأهابت الهيئة العامة للقوى العاملة بمراكز الطباعة، أو العاملين فيها، إلى عدم استخدام شعار الهيئة أو إدراجه في الكتب والمراسلات عند تقديم الشكاوى والتظلمات للهيئة، أو النماذج الصادرة من الجهات والأفراد، بما يوحي بأنها مستندات رسمية صادرة عن الهيئة.

وأكدت «الهيئة» أن استخدام الشعار يقتصر على المراسلات الرسمية المعتمدة والصادرة عنها فقط، وذلك حفاظا على الصفة الرسمية ومنعا لأي استخدام غير مصرح به قد يعرض مرتكبه للمساءلة القانونية.